دولـــة قطـــر
State of Qatar

مشروع بيان

دولـــة قطـــر

يُلقيـــه

السيد راشد علي المري

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧٨) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـــول

منع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

١١ أكتوبر ٢٠٢٣

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي أن يُعرب عن تقديره لقيادتكم لأعمال اللجنة السادسة في هذه الدورة وبالأخص قيادتكم في مناقشة هذا الموضوع الهام.

السيد الرئيس،

بالرغم من الاعتراف الواسع بمدى فظاعة الجرائم ضد الإنسانية وإدانتها والدعوة لضرورة منعها، ما تزال هذه الجرائم تؤرق المجتمع الدولي وتشكل هاجساً في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة وخصوصاً المناطق التي ينعدم فيها تطبيق أُسس ومبادئ سيادة القانون. إن مبدأ سيادة القانون يمثل مدخلاً لمعالجة تلك المسألة كونه عنصراً أساسياً من عناصر منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام وحماية حقوق الإنسان.

وتأكيداً لأهميته وتأثيره على المجتمعات كافة، فقد حَظي موضوع الجرائم ضد الإنسانية بمناقشات عديدة وعلى مستويات مختلفة وصولاً إلى نقاشنا الحالي، والذي يعزز الجهود الرامية لمنع الجرائم ضد الإنسانية ويؤكد على توفير أساس وقائي حيث أن تحقيق ذلك يُجنِب البشرية المآسي والفظاعات المترتبة على تلك الجرائم. ويُعرب وفد بلادي عن أمله بالخروج بتوصيات فعَّالة للمناقشات حول منع هذه الجرائم الفظيعة والمعاقبة عليها.

السيد الرئيس،

تشهد الساحة الدولية نزاعات مسلحة قائمة أو جديدة تضيف المزيد من الانتهاكات الإنسانية وتُلقي مسؤولية جسيمة على الدول منفردة والمجتمع الدولي ككل لتجنب الجرائم ضد الإنسانية وتحفظ النفس البشرية. ومن المؤكد إن انجاز اتفاقية أو صك في هذا الشأن يساهم في إزالة الانتهاكات من خلال جهود وتعاون الدول الأطراف في منع هذه الجرائم والمعاقبة عليها والالتزام بسيادة القانون على المستويين الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي الإشـــارة إلى المناقشـــات وتبادل الآراء البنَّاء خلال الدورة المستأنفة للجنة السادسة حول مشاريع المواد المتعلقة بمنع الجرائم ضد الإنسانية ومعاقبة مرتكبيها في أبريل الماضي في نيويورك، ونؤكد أن استمرار تلك المناقشات يساهم في إزالة أي لبس أو غموض يتعلق بالنصوص المقترحة ويساعد في تقريب وجهات النظر بين الدول الأعضاء حول هذا الموضوع الهام. وفي إطار التعليق على نصوص مشاريع المواد، فقد سلَّط وفد بلادي الضوء على أهمية ضبط المفاهيم والمصـــطلحات كونها عامل هام في تحقيق التوافق حولها، واعتماد مصـــطلحات متعارف عليها وتم استخدامها في سياق اتفاقيات دولية أخرى.

السيد الرئيس،

نؤكد على مسألة هامة تتعلق بنصوص مشاريع المواد الا وهي توافق الأحكام الواردة في النصـــوص مع القوانين الســـارية في الدول، وبالأخص المتعلق بتســـليم المطلوبين في القضـــايا التي ترتكب خارج الحدود الوطنية للدول. كما يجب إيلاء عناية خاصة لتسوية المنازعات في إطار مواد المشاريع لضمان تنفيذ أي اتفاقية أو صك يتم التوصل إليه. ويعرب وفد بلادي عن تطلعه إلى المشاركة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة للجنة السادسة العام المقبل.

ختاماً، تؤكد دولة قطر على أهمية تحقيق الهدف المرجو من مناقشة هذا البند، وتُعرب عن دعمها لجميع الجهود التي تساهم في منع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها من أجل حماية النفس البشرية وتحقيق أمن المجتمعات.

وشكراً،